

يضع برنامجاً سياسياً واقعياً واضح المعالم»  
(القبس، ٣١/١٠/١٩٨٨).

ولاحظ المراقبون توزيع بيان آخر في مدينة القدس حمل الرقم ذاته (٢٨)، وتضمّن تحية الى المجلس الوطني الفلسطيني الذي سوف يعقد دورته «في ظل الانفراج الدولي وبعد قيام النظام الاردني بقطع علاقاته مع الضفة الغربية وما خلفه ذلك من فراغ على الصعيدين، القانوني والاداري». وأشار البيان الى ان قرارات المجلس الوطني ستكون «سلاحاً جديداً لتصعيد الانتفاضة... وسوف تشكل اقتحماً جديداً للساحة الدبلوماسية والسياسية والاعلامية الدولية لتكريس الانجازات التي حققتها الانتفاضة». واعتبر البيان ان تصاعد الانتفاضة «يكسب قيادتنا وقضيتنا القوة الدبلوماسية» (المصدر نفسه؛ نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية، بدون ذكر تاريخ النشر).

بعض الشخصيات من الضفة والقطاع تحدثت، غير مرة، حول هذه القضايا والافكار المطروحة على جدول اعمال المجلس الوطني في دورته الاستثنائية. فذكر الكاتب والمحامي الغزي سهيل الرئيس، وهو أحد المساهمين في وضع الميثاق الوطني الفلسطيني، انه يدعم صيغة اعلان استقلال يعكس آراء جميع القوى المشاركة في م.ت.ف. وصرح المحامي فايز ابو رحمة، الذي اختارته م.ت.ف. كمفاوض سلام العام ١٩٨٥، ان اعلان الاستقلال البني على اساس قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين، الصادر العام ١٩٤٧، سوف يتضمن اعترافاً بإسرائيل، بينما سوف تترك موضوعة الحدود النهائية للمفاوضات. وشدد محرر «البيادر السياسي»، جاك خزمو، على ضرورة تبني المجلس برنامجاً سياسياً واضحاً، «يضع إسرائيل والجالية العالمية في الزاوية... فنحن نريد السلام، والتعايش بسلام مع دولة إسرائيل، ونريد حلاً لمشكلة الشرق الاوسط» (غرينبرغ وبريليانث وكورت، مصدر سبق ذكره،). وابدى الاستاذ في جامعة بيرزيت، د. سري نسيبة، اهتماماً تفصيلياً بالموضوعات المثارة والاحتمالات المطروحة على جدول اعمال المجلس الوطني، فذكر ان انشاء حكومة فلسطينية في المنفى يعني، تلقائياً، خلق جسم سياسي فلسطيني آخر مع احتمال ان

يمثل الشعب الفلسطيني. مثل هذا التطور يمكن ان يقود الى تصدع داخلي وتراجع على مستوى الجسم السياسي الفلسطيني. فاذا كان ميرر هذا التوجه هو الاستناد الى مقولة ان اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية جديتان في قبول حل يقوم على وجود دولتين، وهو الحد الادنى المطلوب الذي يطالب به السكان الفلسطينيون، فان مثل هذا الأمر تستطيع م.ت.ف. تولّيه حين تصبح شريكة في المفاوضات. غير ان المشاعر العامة بين الفلسطينيين تعكس عدم الثقة في مثل هذا الاستنتاج، بل وتذهب نحو تأكيد ان إسرائيل والولايات المتحدة تحاولان، ببساطة، تدمير م.ت.ف. التي هي أداة النضال الوطني الفلسطيني المستقلة. ان البعض ينظر الى مسألة الحكومة على انها «عربة احتمالات» سياسية، يمكن ان تقوم بعملية التفاوض، ومن خلالها يمكن تمرير برنامج سياسي مرض. غير انه يمكن فهم فكرة حكومة المنفى في ضوء التطورات الاخيرة في المناطق المحتلة، اكثر من كونها اجابة عن الدعوة القديمة التي اطلقها السادات لجعلها فريقاً صغيراً مفاوضاً. فقد شهدت الفترة الماضية من عمر الاحتلال تبلور الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني. وترجم بناء هذه الهوية في عدد من المؤسسات: اتحادات وتنظيمات خيرية، مستشفيات، نواد، جامعات، معاهد تقنية، لجان اجتماعية، ولجان عمل تطوعي وغيرها. وقويت هذه المؤسسات، خلال الشهور العشرة الاخيرة، من خلال تفكيك أجهزة الاحتلال، واحلال لجان محلية مكانها. وشجع قرار الاردن قطع روابطه بالضفة الغربية التطور في هذا الاتجاه، وخلق فرصاً جديدة لتوسيع الادارات الفلسطينية، كما خلق فراغاً يمكن ملؤه، فعلاً، من خلال عمليات الفلسطنة الجارية، ومن خلال انشاء حكومة فلسطينية تشكل، اذا ما فهمت في هذا السياق، ذروة البناء الذي انطلق قبل ٢١ عاماً وتطور خلالها.

### منتجات وحواجز ضريبية

من المتوقّع ان يكون مزارعو الخضار، في الضفة والقطاع قد باسروا تصدير أولى شحنات بضائعهم الى دول السوق الأوروبية المشتركة، مباشرة، ومن دون وساطة إسرائيل. وكان مقرراً عقد بروتوكول تعاون بين اتحاد الجمعيات التعاونية في الضفة والقطاع والدول الأوروبية، بعد سلسلة